

# رسالة في أصول الفقه

للشيخ العلامة الإمام أبي علي الحسن بن شهاب العكبري  
المتوفى سنة (٤٢٨ هـ)

والدليل عليه ومذهب الخالف والدليل عليه وأجواب عنه  
وعلى الله اعتمادي في كتابنا هذا خوفا من الأفتار والسامة  
فمن أراد الاستيعاب في هذا العلم فعليه بالنظر في كتابنا  
المبسوط فقد أوردناه أحكام الفقه وأصوله ومذاهب  
الأصوليين ودليلهم وأجواب عنه بما هو شاف كاف  
إن شاء الله تعالى وطوبى المستعمل إن يجعله خالصا لوجهه  
سواء تقال رضاه آمين ولله المنه والمجد انتهت  
كتابة هذه الرسالة المفيدة في هذا الفن  
بقلم الفقير إلى مولاه العتيق محمد بن عبد الله  
ابن خلف بن يحيى الأحمدي  
لطف الله به وقتحه عليه  
وعن عنده والديه  
وأشائيه  
وأخواته  
الطيبين  
١٤٣٤  
شعبان  
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

إصدار مكتب الشؤون الفنية  
١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

# رسالة

# في أصول الفقه

للشيخ العلامة الإمام أبي علي الحسن بن شهاب العكبري

المتوفى سنة [٤٢٨هـ]

مكتب الشؤون الفنية

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

قطاع المساجد

مكتب الشؤون الفنية

الكويت - الرقعي شارع محمد بن القاسم

بدالة: ٤٨٩٢٧٨٥ - داخلي: ٤٠٤

فاكس: ٥٣٧٨٤٤٧



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله الذي أرشدنا إلى مناهج سُبُلِهِ، وسدّدنا لمتابعة رسله،  
وبيّن لنا ما أوجبه من عبادته، وأوضح ما ألزمه من مُفترَضِ طاعته،  
وجعل لنا من شرائعه دليلاً واضحاً لائحاً، وأودع ذلك كتابه العزيز  
الذي لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه، تنزيلٌ من حكيم حميدٍ .

وبيّن على لسانِ رسوله ﷺ ما اشتبه من مُشكلة، وفسّر ما أبهم  
من مُجمَلِهِ، وأوجب علينا اتباع أوامره، واجتناب محارمه، وقرّن  
ذلك بطاعته في التنزيلِ، فقال: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾، وعصم  
جماعة المسلمين من مواجهة الزلّلِ، ونزّههم عن الاتفاق على  
الخطَلِ، ثم أمر باتّباعهم وتوعّد على مخالفتهم، فقال: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ  
الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ  
وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ .

وأمر بالتفكير والاعتبارِ، فقال: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ رحمة  
لخلقه، وتوسعة على عباده، وجعل للمجتهد في استنباط دينه إذا  
أصاب حقيقة أمره، ومقصود حكمه أجرين، وعذّر من بذل جهده،  
واستفرغ وسعته في سهوه، وتفضّل عليه بأجرٍ في قصده .

والحمدُ لله الذي جعلنا مؤتمنين بالقرآن، مُتبعين لآثار من مضى  
بإحسان، غير مبتدعين بجهالة، ولا متمسكين بضلالة . وأشهد أن لا

إله إلا الله وخده لا شريك له . شهادة من أفردته بالعبادة ، وأخلص له  
الطاعة ، وصلى الله على نبيه محمد إمام المرسلين وخاتم النبيين ،  
وعلى آله الطيبين وصحابته أجمعين .

أما بعد :

ولما كانت هذه الرسالة للإمام العلامة أبي علي الحسن بن  
شهاب العكبري الحنبلي رحمه الله تعالى في علم أصول الفقه الذي  
هو من أفضل العلوم الإسلامية وأنفعها ، وأكثرها فائدة ، لاشتماله  
على القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية من  
أدلتها ، وهذا العلم مستمد من نصوص الوحيين ، وطريقة الصحابة  
ﷺ ، ومن سلك سبيلهم ، وهذا العلم لا يزاحمه علم آخر سوى  
علم أصول الدين ، وكثيراً ما ترى قولهم في التراجم ودرس الأصولين  
أي أصول الدين ، وأصول الفقه .

فيسرّ مكتب الشؤون الفنية في قطاع المساجد نشر هذه الرسالة  
التي هي بخط علامة الكويت القاضي الشيخ عبد الله بن خلف  
الدحيان ( ت ١٣٤٩هـ ) رحمه الله تعالى لينتفع بها طلاب وطالبات  
العلم في الدورات العلمية والدروس التأصيلية .

والحمد لله الموفق إلى الصواب ، وإليه المرجع والمآب وله  
الحمد ظاهراً وباطناً ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

مكتب الشؤون الفنية

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

## وصف النسخة الخطية

اعتمدنا في تحقيق هذه الرسالة على نسخة واحدة وهي نسخة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- دولة الكويت- إدارة المخطوطات والمكتبات.

رقم ٤ / ٣٤٥ وهي بخط العلامة عبدالله بن خلف الدحيان (ت ١٣٤٩هـ) رحمه الله تعالى.

عدد أوراقها ١٠ ورقات عدد الأسطر ٢٤ سطرأ تاريخ النسخ سنة ١٣٣٣ هـ.

وبهذه المناسبة نشكر الأخوة الكرام في إدارة المخطوطات والمكتبات وعلى رأسهم الأخ الفاضل الأستاذ/ سهيل الجلاهمة الموقر على ما يقومون به من خدمات للباحثين وطلاب العلم.

والحمد لله رب العالمين





هذا

كتب في اصول الدين في ايام الامام المصطفى

والذي من المصطفى في هذه الايام

ايعني في الايام التي ظهر فيها النبي

وهو الله تعالى ونصنا

بغيره واليه

اليعني

وصل الى سنة النبي صلى الله عليه وسلم في كتابه

والذي عليه كتب الخراف واليه عليه في كل يوم

من كتابه في كتابنا هذا في سنة الامام المصطفى

في هذه الايام في الايام التي ظهر فيها النبي

وهو الله تعالى ونصنا بغيره واليه

اليعني في الايام التي ظهر فيها النبي

وهو الله تعالى ونصنا بغيره واليه

اليعني في الايام التي ظهر فيها النبي

وهو الله تعالى ونصنا بغيره واليه

اليعني في الايام التي ظهر فيها النبي

وهو الله تعالى ونصنا بغيره واليه

اليعني في الايام التي ظهر فيها النبي

وهو الله تعالى ونصنا بغيره واليه

اليعني في الايام التي ظهر فيها النبي

وهو الله تعالى ونصنا بغيره واليه

اليعني في الايام التي ظهر فيها النبي

وهو الله تعالى ونصنا بغيره واليه

صورة الورقة الأخيرة من المخطوط



## ترجمة المصنف

الإمام العلامة أبو علي [الحسن] بن شهاب العكبري الحنبلي .  
ولد بعكبرا في المحرم من سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة وقيل  
سنة إحدى وثلاثين .

شيوخه :

- ١- الشيخ / المحدث أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن حمدان  
العكبري الحنبلي ابن بطة [ت ٣٣٧] .
- ٢- الشيخ / أبو علي محمد بن أحمد الصواف [ت ٣٥٩] .
- ٣- الشيخ / أحمد بن يوسف بن خلاد النصيبي العطار [ت ٣٥٩] .
- ٤- الشيخ / أبو بكر أحمد بن جعفر القطيعي الحنبلي راوي مسند الإمام  
أحمد [ت ٣٦٨] .
- ٥- الشيخ / أبو القاسم حبيب بن الحسن القزاز .
- ٦- الشيخ / أبو علي عيسى بن محمد الجريجي الطوماري [ت ٣٦٠] .

تلاميذه :

- ١- الشيخ / أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي  
[ت ٤٦٣] .
- ٢- الشيخ / عيسى بن أحمد الهمداني .

مؤلفاته :

١- رسالة في أصول الفقه .

٢- المبسوط .

وفاته :

توفى في ليلة النصف من رجب سنة ثمان وعشرين وأربعمائة  
من الهجرة .

\* \* \*

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الإمام العلامة أبو علي [الحسن] بن شهاب العكبري الحنبلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأرضاه آمين: الحمد لله ذي الحجج البوالغ، والنعم السوابغ، حمداً يروي أصول رياض أفضاله، كما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له المفيض بجوده ونواله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله، الذين هم شجرة أصلها النبوة، وفرعها المروءة، وأصحابه الذين هم زينة الحياة، وسفينة النجاة، وسلم تسليماً كثيراً.

اعلم: فهَمَك الله ونفعك به، أن أحكام الفقه سبعة أقسام: واجب، ومباح، ومحذور، ومندوب إليه، وسنة، وصحيح، وفاسد.

فالواجب: ما يثاب المكلف على فعله، ويعاقب على تركه. ولو قلت: ما كان في تركه عقاب. أجزاء وتمييز من المندوب. والحثم، واللازم، والمكتوب، عبارة عن الفرض، والفرض هو الواجب، والصحيح عن أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأن حدهما في الشرع سواء.

**والمباح:** كل فعلٍ مأذونٍ فيه لفاعله، لا ثواب له في فعله، ولا عقاب عليه في تركه، وفيه احتراز من أفعال المجانين والصبيان والبهائم، لأنه لا يصح إذنههم وإعلامهم به، ولا يدخل على ذلك فعل الله، كما لا يجوز أن يوصف أنه مأذون له.

**والمحظور:** ما يعاقب المكلف على فعله ويثاب على تركه.

**والندب:** استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه على وجه يتضمن التخيير بين الفعل والترك.

**والمندوب:** ما كان في فعله ثواب وليس في تركه عقاب.

وحدّ السنة: ما رسم ليحتذى، ولهذا قال النبي ﷺ: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً فَعَلَيْهِ وَزُرُّهَا وَوَزُرُّ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» [مسلم: ١٠١٧].

وقد يقع إطلاق اسم السنة على الواجب، وما ليس بواجب، قال الله تعالى: ﴿سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ﴾ [غافر: ٨٥]، أي شريعة الله.

وقال ﷺ: «مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لَا يُقْتَلَ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ» [البيهقي: ٨/٣٥]، وأراد الشريعة.

والشريعة تعم الواجب وغيره، إلا أن الغالب عند الفقهاء أن

إطلاق اسم السنة يقع على ما ليس بواجب، فعلى هذا يجب أن  
يقال: ما رسم ليحتذى استحباباً.

والصحيح: ما طابق العقل والنقل، والفاسدُ: بخلافه.

\* \* \*

## فَصْلٌ

ودلالة الشرع ستة أصول، تشتمل على ستة فصولٍ: كتاب الله تعالى، وسنة نبيه ﷺ، وإجماع أمته، والقياس، واستصحاب الحال، وقول الصحابي الواحد.

## الفصلُ الأوَّلُ

الكتاب: ويشتملُ على عشرة أصنافٍ: خاصٌّ، وعام، ومحكمٌ، ومتشابه، ومجملٌ، ومطلق، ومقيد، وناسخ، ومنسوخ. فالمحكم: حدهُ: ما تأبَّد حكمه، ويعبر به - أيضاً - عن المُفسرِ، كما قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧].

وأراد بالمحكمات المفسرة المستغنية في معانيها عما يفسرها، وحد ذلك ما يعقل معناه.

والمتشابه: هو الذي يحتاج في معرفة معناه إلى تفكيرٍ وتدبيرٍ، وقرائن تبينه وتزيل إشكاله.

والمجمل: ما لم يبين عن المراد بنفسه، كقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا

حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴿ [الأنعام: ١٤١].

فإن ذلك مجمل في جنس الحق، وقدره، ويحتاج إلى دليل يبينه ويفسر معناه.

ومثل قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

فلما «نهى ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ» [مسلم/١٩٣٤]، دلت أحكام صاحب الشرع: أن الآية ليست على ظاهرها، وأنه هو المعبر لما في كتاب الله تعالى، ومن لزم ظاهر الآية لزمه أن يبيح لحم الكلب، والفأرة، والفيل، والقرد، وغير ذلك مما نهى عنه.

والمطلق: هو المتناول لواحد لا بعينه باعتبار حقيقة شاملة لجنس، وهي النكرة في سياق الأمر.

كقوله تعالى: ﴿فَتَحَرِّرُ رَقَبَةٍ﴾ [المجادلة: ٣].

وقد يكون في الخبر، كقوله ﷺ: «(لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ» [الترمذي/١١٠١].

والمقيد: هو المتناول لمعين، وغير معين، موصوف بأمر زائد على الحقيقة، كقوله تعالى: ﴿وَتَحَرِّرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةً فَمَنْ لَمْ



يَجِدُ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَكَبِّرَيْنِ ﴿النساء: ٩٢﴾، قيد الرقبة بالإيمان والصيام بالتتابع.

والنسخ في اللغة: الرفع والإزالة، كقولهم: نسخت الرياح الآثار، أي: أزلتها.

وفي عرف الفقهاء: انقضاء مدة العبادة التي ظاهرها الإطلاق، وإن شئت قلت: بيان ما لم يرد باللفظ العام في الأزمان مع تراخيه و... (١) احتراز من الحكم المعلق على زمان مخصوص.

فإن... (٢) ليس بنسخ له، لأن الحكم لم يكن مطلقاً. مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْيَتْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

فليس انقضاء الليل نسخاً للحكم المعلق فيه، ولا انقضاء النهار نسخاً للصوم المأمور به فيه، والله أعلم.

\* \* \*

---

(١) في الأصل بياض وفي العدة لأبي يعلى (١٥٦/١) العبارة هكذا: «وفيما ذكرنا من الحد احتراز من الحكم المعلق على زمان مخصوص».

(٢) في الأصل بياض وفي العدة لأبي يعلى (١٥٦/١) العبارة هكذا: «وأن انقضاءه ليس بنسخ له، لأن الحكم لم يكن مطلقاً».

## الفصل الثاني في سنة رسول الله ﷺ

وقسمتها قسمة الكتاب، وتزيدُ عليه بقسمين يختصان بها دون الكتاب، الفعل، والإقرار على القول والفعل.

ففعله ﷺ: يجب أن يقتدى به في إيجاب، وندب، وإباحة، لمساواته لنا في التكليف، والدخول: تحت المرسوم والحدود.

فأما فعل الله تعالى فخارج عن هذا القبيل، لعدم دخوله تحت مرسوم؛ لأنه حاكمٌ غير محكومٍ عليه.

وإقراره ﷺ: على القول والفعل يدلُّ على الإباحة؛ لأنه بُعث مُبيناً ومؤدباً ومعرفاً وجوه الفسادِ والصلاح، فلا يجوزُ عليه الإقرار على ما هو قبيح في الشرع.

وإقرارُ الله تعالى على ما يعلم قبحه لا يدلُّ على التشريع، لأنه إنما أقر بتأخير المؤاخذه والإمهال عن المعالجة، بخلاف الرسل فإنهم سفراء عنه في الزجر عن ارتكاب المفسد المنهي عنها، والحث على المصالح المأمور بها.

فأما الإقرارُ على القول: فنحو ما روي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال لِمَاعِزٍ: «إن أقررت أربعاً رجمك رسول الله ﷺ»

[أحمد: ١٤/١ رقم ٤١] ، فكان ذلك جارياً مجرى قوله ﷺ: «إن أقررت أربعاً رجمتك».

وأما الإقرار على الفعل: فنحو ما روي: أن جوارياً من بني النجار كن يضربن بالدُّف، ويقلن:

نحنُ جوار من بني النجار وحبذا محمد من جار

فقال ﷺ: «أعلم أنني أحبكم» [ابن ماجه/١٥٥٣]، ولم ينههم عن ذلك فدلَّ على جوازه.

\* \* \*

### الفضل الثالث

إجماع أمته ﷺ: وهو اتفاق علماء العصر على حكم النازلة.

ويُعرف اتفاقهم بقولهم، أو بقول بعض وسكوت الباقيين، حتى ينقضى العصر عليهم، وهو مأخوذ من العزم على الشيء، كما يقال: أجمعوا أمرهم بينهم، أي: عزموا عليه، فإذا عزم الأمر، وهو حجة، خلافاً للنظام؛ لأنهم معصومون عن الخطأ بقوله ﷺ: «لا تَجتمعُ أُمَّتي على ضلالةٍ» [أحمد/٣٩٦] [أبو داود / ٤٢٥٣] [الترمذي/٢١٦٧] [وابن ماجه/٣٩٥٠].

وقوله: «مَنْ فارق الجماعةَ، ولو قيدَ شبرٍ خَلَعَ رِبْقَةَ الإسلامِ مِنْ عُنُقِهِ» [أحمد: ١٨٠/٥] [٣٤٤/٥]. [أبو داود/٤٧٥٨] [الترمذي/٢٨٦٣].

\* \* \*

## الفصل الرابع

القياسُ: وهو ردُّ الفرعِ إلى أصلٍ بعلةٍ جامعةٍ بينهما.

وهذا حدُّ القياسِ في الأصلِ من حيثِ الجملةِ.

وقد حدوه بعباراتٍ مختلفةٍ والمعنى متفقٌ. وهو يُبنى على:

أصلٍ، وفرعٍ، وعلةٍ، وحكمٍ.

فالأصلُ: ما يثبت به حكم غيره.

والفرعُ: ما يثبت حكمه بغيره، وهو الذي يثبت بالعلة حكمه،

وذلك المختلف فيه، وليس من شرطه أن يشابه الأصل في جميع

صفاته، لأنه لو كان كذلك لكان هو هو، أو هو بغضه.

والعلة: هي المعنى الجالب للحكم.

والحكم: الثابت بالقياس، وهو قضاء الشرع والمستنبط، وهو

المطلوب بالنظر الذي تنتصب لأجله الأدلة وتساغ له الأقيسة.

والقياس على ضربين: واضح، وخفي.

فالواضح: ما وجد فيه معنى الأصل في الفرع بكماله، كقوله

تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنَّ أْتَيْنَ بِفَجْشَةٍ فَعَلَيْنَ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ

مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٤].

فذكر الإحصان تنبيه بأعلى حالتها على أدناهما، وذكر نصف العذاب يوضح أن العلة فيه الرق فينبغي أن يلحق العبد بها في نقصان الحد.

ومثل قياس النبيذ على الخمر بعلة أن شرابه فيه شدة مطربة. وأما القياس الخفي: فهو قياس الشبه، ومعنى قياس الشبه: أن يتردد فرع بين أصليين له شبه بكل واحدٍ منهما وشبهه بأحدهما أكثر، فيرد إلى أكثرهما شبهاً به.

مثل صحة ملك العبد بشبه الأحرار من حيث التكليف، ووجوب الحدود، والقصاص، وملك الإبضاع، والطلاق، وبشبه البهائم من حيث كونه مملوكاً ومضموناً بالقيمة في الغصب والإتلاف، فيلحق بأكثرهما شبهاً به، وكاستدلالنا على الترتيب في طهارة الحدث بالأفعال المتغايرة وإفسادها بالنوم، والحدث، وهذا الاستدلال به ظاهر قوي على الصحيح من المذهب.

وأصول الفقه: عبارة عن الكلام في أدلة الفقه دون غيرها.

والفقه في اللسان: الفهم، من قولهم: فلان فقه قولي، أي: فهمه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا نَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤].

وفي الشريعة: العلم بأفعال المكلفين الشرعية دون العقلية، من

حظر، وإباحة، وندب، وكراهة.

والحد: هو الجامع لما فرقه التفصيل المانع من دخول ما ليس من جملته فيه. ومنه سميت المرأة محدة، إذا امتنعت من الزينة.

والعقوبة حداً لما فيها من المنع من مواجهة المحذور.

والتكليف في اللسان: إلزام ما فيه كلفة بأي مشقة.

قالت الخنساء في صخر:

يكلفه القوم ما نابهم وإن كان أصغرهم مولداً

وفي الشرع: الخطابُ بأمر، أو نهي.

وله شروط يرجع بعضها إلى المكلف، وبعضها إلى نفس المكلف به.

والعزيمة في اللسان: القصد المؤكد.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥].

وفي الشرع: ما لزم بإيجاب الله تعالى.

والرخصة في اللسان: السهولة واليسر. من قولهم: رخص السعر، إذا سهل شراءه.

وفي الشريعة: استباحة المحذور مع قيام السبب الحاضر.

والاستحسان: ترك حكمٍ لحكمٍ أولى منه، مثل تقديم ما يثبت

بالنص على ما يثبت بالقياس استحساناً، والبيان في اللغة: القطع،  
ومنه البيونة في الطلاق؛ لأنها تقطع عصمة نكاح المرأة من الرجل.

وفي الشرع: إخراج الشيء من حيز الإشكال إلى حيز التجلي.

ويعني بالعلة: مناط الحكم، وسميت علة؛ لأنها غيرت حال  
المحل أخذاً من علة المريض؛ لأنها اقتضت تغير حاله.

والاجتهاد: بذل الوسع في طلب الغرض.

وهو على ثلاثة أضرب: تحقيق المناط، وتنقيح المناط،  
وتخريج المناط.

أما تحقيق المناط، فنوعان أحدهما: لا نعرف في جوازه  
خلافاً، وهو أن تكون القاعدة الكلية في الأصل مجمعاً عليها أو  
منصوصاً عليها، ويجتهد على تحقيقها في الفرع.

مثاله: تعيين الإمام، والعدل، وقدر الكفاية في النفقات، ونحو  
ذلك يعبر عنه بتحقيق المناط إذا كان معلوماً، لكن تعذرت معرفة  
وجوده في آحاد الصور، فاستدل عليه بأمارات، وهذا من صورة  
كل شريعة؛ لأن التنصيب عدالة كل شاهد، وقدرها كفاية كل  
شخص لا بوحده.

الثاني: ما عرف علة الحكم فيه بنص، أو إجماع، فيبين  
المجتهد وجودها في الفرع باجتهاده.



مثاله قول النبي ﷺ في الهرة: «إنها ليست بنجسة، إنها من الطوافين عليكم والطوافات» [الموطأ/١/٢٣].

فجعل الطواف علة، فبين المجتهد وجود الطواف في سائر الحشرات، كالفأرة، ونحوها ليلحقها بالهر في الطهارة، فهذا قياس جلي أقر به جماعة من منكري القياس.

وأما تنقيح المناط: فهو أن يضيف الشارع الحكم إلى شبهه يقترن به أوصاف لا مدخل لها في الإضافة فيجب حذفها عن الاعتبار ليتسع الحكم.

مثاله قوله ﷺ للأعرابي الذي قال: هلكت يا رسول الله، قال: «ما صنعت؟» قال: وقعت على أهلي في نهار رمضان قال: «اعتق رقبة» [البخاري/١٩٣٧].

فكونه أعرابياً لا أثر له، فيلحق به الأعجمي لأنه وقاع مكلف، لا وقاع أعرابي، إذ التكاليف تعم جميع المكلفين، وكون المرأة منكوحه لا أثر له، فإن الزنا أشد في انتهاك الحرمة، فهذه إلحاقات معلومة تبني على مناط الحكم، تحذف لما علم من عادة الشرع في مصادره أنه لا مدخل له في التأثير.

وأما تخريج المناط: فهو أن ينص الشارع على حكم في محل، ولا يتعرض لمناطه أصلاً.

كتحريمه شرب الخمر، وتحريمه الربا في البر، فنستنبط بالرأي والنظر، فنقول: حرم الخمر لكونه مسكراً، فقيس عليه النبيذ، وحرم الربا في البر؛ لأنه مكيل جنس، فقيس عليه الأرز.

وأما دليل الخطاب، ويسمى مفهوم المخالفة: فهو تخصيص الشيء بالذكر، فيدل على نفي حكم ما عداه، ولا فرق بين أن تعلق باسم أو صفة.

كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

وقوله عليه الصلاة والسلام: «في سائمة الغنم الزكاة» [البخاري/١٤٥٤].

دليله انتفاء الحكم في المعلوفة، والكافرة، والعائذ.

أو تعلق بعدد، كقوله ﷺ: «لا تحرم الإملاجة، ولا الإملاجتان» [مسلم/١٤٥١]، و«ليس في القطرة ولا القطرتين من الدّم وضوء» [الدارقطني: ١/١٥٧].

أو تعلق بمدّ الحكم إلى غاية بصيغة: إلى، وحتى.

كقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الْآيِلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، أو تعلق على شرط، كقوله تعالى:

﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق: ٦].

خِلافًا لِأَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَجَمَاعَةِ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، وَالتَّمِيمِيِّ مِنْ أَصْحَابِنَا لَيْسَ بِحُجَّةٍ. لَنَا أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠].

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ لَأَزِيدَنَّهُمْ عَلَى السَّبْعِينَ» [البخاري/ ٤٦٧٠] ، [مسلم/ ٢٤٠٠]، رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَلَامٍ فِي «تَفْسِيرِهِ»، وَفِي لَفْظٍ «قَدْ خَيْرَنِي رَبِّي فَوَاللَّهِ لَأَزِيدَنَّهُمْ عَلَى السَّبْعِينَ»، وَ لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

فَرَوَى عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةٍ أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كَيْفَ نَقَصْرُ وَقَدْ أَمْنَا، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾؟ [النساء: ١٠١].

فَقَالَ عَمْرٌ: عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتَ مِنْهُ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «صَدَقَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا عَلَيْكُمْ، فَاقْبَلُوا صِدْقَتَهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ [٦٨٦].

فَفَهَمَا مِنْ تَعْلِيقِ إِبَاحَةِ الْقَصْرِ عَلَى حَالَةِ الْخَوْفِ وَجُوبِ الْإِتِمَامِ حَالَ الْأَمْنِ، وَعَجَبَا مِنْ ذَلِكَ، وَلَمْ يَظْهَرَ لَهُمَا مَخَالَفٌ.

وَلِأَنَّ تَخْصِيفَ الشَّيْءِ بِالذِّكْرِ لَا يَدُلُّهُ مِنْ فَائِدَةٍ. فَإِنْ اسْتَوَتْ السَّائِمَةُ وَالْمَعْلُوفَةُ، فَلَمْ يَخْصُ السَّائِمَةُ بِالذِّكْرِ مَعَ عَمُومِ الْحُكْمِ

والحاجة إلى البيان شاملة للقسمين، بل لو قال: «في الغنم: الزكاة»، لكان أخص في اللفظ وأعم في بيان الحكم، فالتطويل لغير حاجة يكون عبثاً لَكِنَّةً، وَعِيّاً يَبِينُ كلام صاحب الشريعة عنه، فكيف إذا تضمن إسقاط بعض المقصود.

فيظهر أن القسم المسكوت عنه غير مساوٍ للمذكور في الحكم.

فأما إسقاط دليل الخطاب: في جواز الخلع حالة الوفاق وفيما زاد على الأعيان الستة التي يجري فيها الربا ونحو ذلك لدليل دل هناك، فلا يدل على إسقاطه في كل موضع من كتاب الله عز وجل، ولم يدل على إسقاطه رأساً، فكذلك هاهنا.

وأما مفهوم الخطاب: فهو التنبيه بالمنطوق به على حكم المسكوت عنه.

مثل حذف المضاف، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ومعناه: فحلقت ففدية.

وكقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ﴾ [الإسراء: ٢٣]، نبه بالتأفيف على تحريم الشتم والضرب وسائر أسباب التعنيف، لأنه إنما منع من التأفيف لما فيه من الأذى، وذلك بالضرب أعظم، فوجب أن يكون بالمنع أولى.

وكنهيه ﷺ عن التضحية بالعوراء [الموطأ ٢/٤٨٢]، ففيه تنبيه

على العمياء لأن العمى فيه عور وزيادة .

وكقوله ﷺ: «إن كان جامداً فألقوها وما حولها، وإن كان مائعاً فأريقوه» [أبو داود/ ٣٨٤٢].

ففرق بين الجامد والمائع، فدل على أن سائر المائعات في معنى السمن، وسائر الميئات في معنى الفأرة، ويسمى هذا فحوى الخطاب .

قال بعض أهل اللغة : اشتق ذلك من قولهم : للأبزار فحاً، فيقال : فحٌ قدرك، فسمي فحاً لأنه يبين معنى اللفظ ويظهره؛ كما تظهر الأبزار طعم الطبخ ورائحته .

ويسمى - أيضاً - لحن القول : لأن لحن القول ما فهم منه بضربٍ من الفطنة .

ولا يسمى ذلك قياساً، وإنما هو مفهوم من فحوى اللفظ ؛ لأن القياس يخص بفهمه أهل النظر والاستدلال، فيفتقر في إثبات الحكم به إلى ضرب من النظر والتأمل لحال الأصل والفرع، فأما ما دل على فحوى الخطاب الذي تبادرته القلوب من غير فكرٍ ولا رويةٍ فإنه يستوي فيه العالم والعامي، والعاقل الذي لم يدر ما القياس، فكيف يجوز إجراء اسم القياس عليه؟

وقال أبو الحسن التميمي - رحمه الله - : هو قياس جلي ؛ لأن المنع من الضرب لم يتناوله اللفظ، ولا استفيد من الاسم، فدل

على أنه مستفاد بالقياس دون المنطق ومختار بالأول.

والدليل: هو المرشد إلى المطلوب، وقيل: الموصل إلى المقصود.

والطرذ: وجود الحكم لوجود العلة.

والعكس: عدم الحكم لعدم العلة.

فإذا قلنا: لا زكاة في الخيل، لأنه حيوان لا تجب الزكاة في ذكوره، فلم تجب في إناثه وذكوره، كالبغال والحمير، وعكسه الإبل، والبقر، والغنم، لأنه لما وجبت الزكاة في ذكوره، وجبت في إناثه وذكوره.

والنقض: وجود العلة مع عدم الحكم.

وقيل: العكس: وجود معنى العلة ولا حكم.

والفرق بين النقض والعكس: أن النقض يرد على لفظ العلة، والعكس يرد على وجه واحد لا يختلف.

والقلب: هو الاشتراك في الدليل، وهو من أطف الأسئلة.

مثاله: أن يعلل أصحابنا في مسح الرأس بأنه عضو من أعضاء الطهارة فوجب أن لا يجزىء منه ما يقع عليه الاسم كسائر الأعضاء، فيقلب السائل، فيقول عضو من أعضاء الطهارة، فوجب أن لا يجب عليه أن يعم ما وقع عليه الاسم من العضو فيما سواه.

والسبب: ما يتوصل به إلى الحكم، ويكون طريقاً لثبوته، سواء كان دليلاً، أو علة، أو شرطاً، وسواء كان مؤثراً في الحكم، أو غير مؤثر.

والنص: ما رُفِعَ بَيَانُهُ إِلَى أَقْصَى غَايَةٍ.

وقيل: ما كان صريحاً في حكم من الأحكام، وإن كان اللفظ محتملاً لغيره.

وليس من شرطه أن لا يحتمل إلا معنى واحداً، لأن هذا يعزُ وجوده، إلا أن يكون مثل قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ﴾ [الأنفال: ٦٤]، و: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

ولهذا نقول: قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ رَبُصٌ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، نص في قدر المدة، وإن كان اللفظ محتملاً لغيره.

والعام: ما احتمل معنيين ليس أحدهما أظهر من الآخر.

والفرق بين الظاهر والعموم: أن العموم ليس بعض ما يتناول اللفظ بأولى من بعض، ولا أظهر، وتناوله تناولاً على السواء، فيجب حمله على عمومته إلا أن يخصه دليل أقوى منه.

والظاهر: ما احتمل معنيين، إلا أن أحدهما أحق وأظهر باللفظ من الآخر.

فيجب حمله على أظهرهما، ولا يعدل عنه إلا بما هو أقوى منه .

وكل عموم ظاهر، وليس كل ظاهرٍ عموماً، لأن العموم يحتمل البعض، إلا أن الكل أظهر .

فأما مثل قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْحَقِّ كَمَا نَزَّلْنَا الْحَقَّ مِنَ رَبِّكَ إِنَّكَ كَرِيمٌ مُّتَّبِعٌ﴾ [التوبة: ٥].

فكان عموماً في جميعهم .

والظاهر مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنذَرْتَهُمْ مِن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور: ٣٣].

ويحتمل النذب، إلا أن ظاهره الوجوب .

والأمر: استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه .

وإنما قلنا بالقول؛ لأن الرموز والإشارات ليست أمراً على الحقيقة، وإنما تسمى أمراً مجازاً .

وقولنا ممن هو دونه؛ احترازاً من قول الإنسان لربه: اغفر لي وارحمني، وقول العبد لسيدته: اكسني وأطعمني، فإن ذلك ليس بأمرٍ وإنما هو دعاء .

والنهي: المنع من طريق القول .

وإنما قلنا من طريق القول؛ لأن من قيد، وأغلق عليه باب فقد منع وليس من طريق القول .



والجائز: ما وافق الشريعة .

وتقول الفقهاء: الوكالة عقد جائز، وبيع جائز. ويريدون بذلك أنه ليس بلازم، ويكون ذلك في كل عقدٍ للعاقدة فسخه بكل حال، ولا يؤول إلى اللزوم، وفيه احتراز من البيع المشروط، وفيه الخيار، وإذا كان في البيع عيب فإنه قد يؤول إلى اللزوم.

والخبر: ما دخله الصدق والكذب.

والصدق: ما خرج من مخبره على ما أخبر به.

وحديث النبي ﷺ ينقسم لسته أقسام:

مُسْنَدٌ: وهو ما اتصل سنده بالنبي ﷺ، وهو الصحيح.

وَمُرْسَلٌ: وهو ما أرسله التابعي عن النبي ﷺ، ولم يذكر فيه الصحابي.

وموقوف: وهو ما حكى عن الصحابي، ولم يذكر فيه النبي ﷺ.

ومقطوع: وهو ما سقط من سنده رجل.

وبلاغ: وهو ما قال المحدث: بلغني عن النبي ﷺ.

ومعضل: وهو ما سقط من سنده رجلان.

والصحابي: من صحب النبي ﷺ.

والتابعي: من صحب الصحابي.

والتواتر: ما وقع العلم عَقْبَهُ ضرورة وهو ما لم ينحصر بعددٍ.  
والآحاد: ما قصر عن التواتر.

والمعارضة: مقابلة الخصم في دعواه، ومساواته في الدلالة،  
بخلاف حكمه ومانعيته من وجه الدلالة.

والترجيح: مزية لتقديم أحد المعنيين على الآخر.

والندب، والفضل، والسنة، والاستحباب، والتنفل، بمعنى  
واحدٍ.

والنظر: ضربان.

ضرب هو النظر بالعين، فهذا حده الإدراك بالبصر.

والثاني: النظر بالقلب، وحده الفكر في حال المنظور فيه.

والجدل: تردد الكلام بين اثنين إذا قصد كل واحدٍ منهما إحكام  
قوله ليدفع به قول صاحبه.

والاجتهاد: بذل الوسع في طلب الغرض.

والرأي: استخراج صواب العاقبة، وقيل: الرأي هو القياس،  
ولهذا سمي أصحاب أبي حنيفة أصحاب الرأي.

والمفتي: هو المخبر بالحكم الشرعي مع كونه من أهل الفتيا،  
ولا يكون مفتياً حتى يكون مجتهداً.

وشرائط الاجتهاد: أن يكون حافظاً لكتاب الله تعالى، وسنة نبيه ﷺ في المواضع التي يتعلق بها ذكر الأحكام في الحلال والحرام، دون ما عداه، وأن يكون عارفاً بأحكام الخطاب، وموارد الكلام من الحقيقة، والمجاز، وما اشتمل عليه الكتاب والسنة من الأقسام المتقدمة، ويكون عارفاً بطرق النحو، واللغة، والإجماع، والاختلاف، والأصل، وعلة الأصل، والفرع المختلف فيه، لينظر في الفرع فيرده إلى الأصل إذا وجد معناه فيه.

وأن يكون عدلاً، فهذه صفة المجتهد.

والتقليد: قبول الشيء من غير دليل.

مأخوذ من القلادة التي في العنق.

قال الشاعر:

قلدوها تماثماً      خوف عين وحاسد

فسمي التقليد بذلك؛ لأن المقلد يقطع الشيء في رقبة من يقلده إن كان صواباً فله، وإن كان خطأ فعليه.

والأحكام على ضربين: ضرب يجوز فيه التقليد، وضرب لا يجوز فيه.

فالذي لا يجوز فيه التقليد هي الأحكام العقلية، مثل: معرفة الله تعالى، وتوحيده، وتصديق رسله، فلا يجوز لأحد التقليد فيها،

لقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلنَحْمِلَ خَطَايَكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَهُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [العنكبوت: ١٢].

فدمهم الله تعالى على ذلك، ولأن كل عاقلٍ من عالمٍ وعمامي إذا تفكر في أفعال الله تعالى وما خلقه من الأرض والسماء، توصل بذلك إلى معرفته، وإذا نظر إلى جريان أفعاله على نمطٍ واحدٍ من غير اختلافٍ ولا اضطرابٍ، توصل بذلك إلى وحدانيته، وإذا نظر إلى ما ظهر على أيدي رسله من المعجزات الخارقة للعادة توصل بذلك إلى صدقهم، فلم يجز لأحدٍ التقليد فيها.

وكذلك ما ثبت بأخبار التواتر كأعداد الركعات، ونصب الزكاة، ونحوها، فلا يجوز لأحدٍ التقليد فيها، لأن العلم حصل بها من جهة الضرورة.

وأما الضرب الذي يجوز فيه التقليد: فهي الأحكام التي تثبت بالآحاد.

والناس فيها على ضربين: عالم، وعمامي، فالعامي يجوز له تقليد العلماء، والأخذ بقولهم، لقوله تعالى: ﴿فَسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

ولأن طلب العلم من فروض الكفايات، فلو قلنا يجب على كل واحد أن يتعلم لجعلناه من فرائض الأعيان، ولأدى ذلك إلى قطع المكاسب والمعاش.

وإذا ثبت ذلك، فهل عليه أن يجتهد في عين المفتي أم لا ؟  
فالصحيح من المذهب: أنه لا يلزمه الاجتهاد في عين المفتي،  
بل يأخذ بقول أيهم شاء، لأنه لما سقط عنه الاجتهاد في الحكم،  
سقط عنه الاجتهاد في عين المفتي.

وقال الخرقى رحمه الله تعالى: إذا اختلف اجتهاد رجلين لم  
يتبع أحدهما صاحبه، ويتبع العامي أو ثقهما في نفسه.  
وظاهره أنه يلزمه الاجتهاد في عين المفتي بأن يسأل عن حاله،  
ومختار بالأول.

وأما العالم بالقبلة فلا يجوز له التقليد فيها بحال، بل عليه  
الاجتهاد، سواء كان الوقت واسعاً، أو ضيقاً، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ  
نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، يعني: كتاب  
الله، وسنة رسوله، ولأن العالمين قد تساوى في السبب الذي  
يتوصل به إلى تثبيت الحكم، فلم يجوز لأحدهما تقليد الآخر كالعالم  
والعامي في الأحكام العقلية.

\* \* \*

## الفصل الخامس

استصحاب الحال: وهو البقاء على حكم الأصل.

فهو دليل يفرع إليه الفقهاء عند عدم الأدلة إحالة بالاستدلال على غيرهم.

وهو على ضربين: استصحاب براءة الذمة حتى يدل دليل شرعي على الوجوب.

كقولنا في الخيل: الأصل براءة الذمة في إيجاب الزكاة فيها وعنهما فمن ادعى إيجابها فعليه الدليل.

وهذا تقديره إني لا أعلم دليلاً يوجب الزكاة فيها، فإن كنت عارفاً بدليل فاذكره.

ويقال: إنه مستراح الذمم، ودليل من لا دليل له، إذا كان مطالبة لا استدلالاً، وهذا الاحتجاج به صحيح سائغ عند أهل العلم.

الضرب الثاني: استصحاب حكم الإجماع: وهو أن تجتمع الأمة على حكم ثم تعتبر صفة المجمع عليه، بأن يختلف المجمعون عليه، فهل يجب استصحاب حكم الإجماع بعد الاختلاف، حتى

ينقل عنه أم لا .

فذهب أكثر أصحابنا، وأصحاب أبي حنيفة والشافعي إلى أنه لا يجوز ذلك، ويجب طلب الدليل في مواضع الخلاف .

وذهب أبو إسحاق ابن شاقلا: إلى أنه يجب استصحاب حكم الإجماع .

والصحيح الأول، ووجهه أن الإجماع لا يبقى بعد الاختلاف ، فلا وجه للتعلق به .

مثاله: أن يقول أصحاب داود في أمهات الأولاد: الأصل في الإماء جواز البيع، فمن ادعى تحريمه بعد الاستيلاء فعليه الدليل .

ويمكن أن نقابلهم بما يتكافىء الدليلان فيه، فيقفان موقفاً سواء، ونقول: قد أجمعنا على منع البيع حال حملها بالحر، فمن ادعى جواز بيعها بعد الوضع فعليه الدليل .

\* \* \*

## الفضل السادس

قول الصحابي الواحد: لا يخلو أن يكون مخالفاً للقياس، فيكون سنة ونقلاً.

أو يكون اجتهاداً كقول عمر رضي الله عنه: «في عين الفرس ربع قيمتها» فهذا توقيف، إذ لا قياس يحمل عليه.

وإن وافق القياس ولم يخالف غيره مع سماع الصحابة لقوله، فقد تبينا أن ذلك إجماع وإن لم ينتشر ذلك في الصحابة، فهو حجة، وكان المجتهد مرجحاً لأي القولين وقع له أدلة الترجيح من كتاب الله، أو سنة، أو قياس.

وفي المواضع التي ذكرنا قوله حجة، وهو مقدم على القياس، خلافاً لأصحاب الشافعي رحمه الله تعالى في قولهم: القياس مقدم عليه، لأنه لا يخلو أن يكون صادراً عن نقل، أو اجتهاد، أو كليهما، أو لا عن اجتهاد، بل لما يثبت له من المزية بمشاهدة التأويل وحضور التنزيل، ونص الرسول ﷺ.

\* \* \*



## فَضْلٌ

والحكم المختلف فيه: يحتاج إلى ذكر خمسة أشياء:  
المذهب، والدليل عليه، ومذهب المخالف، والدليل عليه،  
والجواب عنه.

وعلى الله اعتمادنا في كتابنا هذا، خوفاً من الإكثار والسامة،  
فمن أراد الاستيعاب في هذا العلم، فعليه بالنظر في كتابنا  
«المبسوط» فقد أودعناه أحكام الفقه وأصوله، ومذاهب الأصوليين  
ودليلهم، والجواب عنه بما هو شافٍ كافٍ إن شاء الله تعالى، وهو  
المسؤول أن يجعله خالصاً لوجهه، موافقاً لمرضاته، آمين، ولله  
المنة والحمد.

انتهت كتابة هذه الرسالة المفيدة في هذا الفن بقلم الفقير إلى  
مولاه الغني، عبدالله بن خلف بن دحيان الحنبلي، لطف الله به،  
وفتح عليه وعفى عنه ووالديه وأشياخه وإخوانه المسلمين، سنة  
١٣٣٣هـ، ٩ شعبان ليلاً.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً  
كثيراً.

## الفهرس

- ٥ ..... مقدمة التحقيق -  
٧ ..... وصف النسخة الخطية -  
١٠ ..... ترجمة المصنف -  
١٢ ..... مقدمة الكتاب -  
١٥ ..... فَصْلٌ -  
١٥ ..... الفصلُ الأوّل -  
١٨ ..... الفصلُ الثاني في سنّة رسولِ الله ﷺ -  
٢٠ ..... الفصلُ الثالث -  
٢١ ..... الفصلُ الرابع -  
٣٨ ..... الفصلُ الخامس -  
٤٠ ..... الفصلُ السادس -  
٤١ ..... فَصْلٌ -  
٤٢ ..... الفهرس -

تمت الطباعة بمطابع الخط - الكويت

تلفون: ٢٤٨٤٤٥٤٥ - فاكس: ٢٤٨٤٤٩٤٩



والدليل عليه ومدّاه المخالف والدليل عليه والجواب عنه  
وعلى الله اعتمدا دنا في كتابنا هذا خوفا من الاكابر والسامة  
فمن اراد الاستيعاب في هذا العلم فعليه بالنظر في كتابنا  
المبسوط فقد اوردناه احكام الفقه واصولها ومذاهب  
الاصوليين ودليلهم والجواب عنه بما هو شاف كاف  
ان شاء الله تعالى وطوبى المستعمل ان يجعله خالصا لوجهه  
سوا فقا لرضا الله آمين وله المنّة والمجد انتهت  
كتابة هذه الرسالة المفيدة في هذا الفن  
بقلم الفقير الى مولاه الغني بحمد الله  
ابن خلف بن دحيان الكندي  
لطف الله به وفتح عليه  
وعن عنده ووالديه  
وإشباخه  
واخوانه  
المسلمين  
سنة ١٤٣٤  
بمكة المكرمة  
وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا